اقتصاد

ماكرون في المغرب: دفعة للعلاقات الاقتصادية

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لا يغيب عن المراقبين البعد الاقتصادي للزيارة التي سيقوم بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى المغرب ابتداء من اليوم الاثنين، وهي الزيارة التي ينتظر أن تكرس عودة الدفء إلى العلاقات الثنائية بين البلدين بعد حالة من التوتر دامت ثلاثة أعوام. تأتي زيارة ماكرون التي تمتد من 28 أكتوبر/ تشرين الأول إلى الثلاثين منه، بعد تحسن تلك العلاقات، إثر إعلان الرئيس الفرنسي في نهاية يوليو/ تموز الماضي عن دعم بلده مقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، وهو «الأساس الوحيد» لتسوية النزاع حول الصحراء التي تطالب بها جبهة البوليساريو، مشدداً على أن «حاضر ومستقبل الصحراء يندرجان في إطار السيادة المغربية».

وواكبت اعترافَ فرنسا بمغربية الصحراء آمال عريضة بإنعاش العلاقات الاقتصادية بعد البرود الذي شاب العلاقات بين البلدين على مدى الأعوام الثلاثة الأخيرة، حيث أغلقت جميع قنوات الاتصال بينهما، إلى درجة عدم استجابة المملكة لعرض تقديم الدعم إثر الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز في سبتمبر/ أيلول 2023. تتجلى أهمية البعد الاقتصادي للزيارة من كون المغرب يحتضن 1300 شركة فرنسية. ورغم الطابع السياسي لزيارة الرئيس الفرنسي إلى المغرب، فإن شركات فرنسية عملاقة ينتظر أن ترافقه بهدف توقيع عقود استثمار أو البحث عن فرص استثمار جديدة. ورغم التوتر بين البلدين، إلا أن العلاقات الاقتصادية لم تشهد تراجعات كبيرة. فقد وصلت المبادلات التجارية بين البلدين إلى حوالي 14 مليار دولار. تفيد بيانات مكتب الصرف التابع لوزارة الاقتصاد والمالية بأن فرنسا حافظت على مركزها أول مستثمر في المغرب بحصة 30,8%، حيث بلغ رصيد تلك الاستثمارات 20,4 مليار دولار في 2022، بينما وصلت الاستثمارات المغربية في ذلك البلد الأوروبي إلى 1,8 مليار دولار.

وكانت فرنسا أول مصدر لتحويلات المغتربين المغاربة بحوالي 30,8%، لتصل إلى 3,55 مليارات دولار، كما جاءت في المرتبة الأولى على السياح الوافدين على المغرب، حيث إن الفرنسيين عززوا إيرادات المغرب من السياحة بحوالي 3,36 مليارات دولار. يتطلع الفرنسيون إلى تكريس حضورهم في المغرب في سياق متسم بالانتقال من صناعة السيارات الحرارية إلى السيارات الكهربائية، وهو ما تعززه النيات الصينية التي تتجه إلى إنجاز مشروع كبير للبطاريات الكهربائية في المغرب.

ويرنو الفرنسيون إلى الحصول على عقود ذات صلة بمشروع مغربي يرمي إلى مد خطوط السكك الحديدية. هذا ما يؤكده الاقتصادي المغربي جواد الكردودي، رئيس المعهد المغربي للعلاقات الدولية، الذي يرى أن المستثمرين الفرنسيين مهتمون بمواصلة المغرب إنجاز المشروع الخاص بالقطار فائق السرعة، حيث ينتظر أن تساهم فرنسا في تمويلات لإنجاز جزء من ذلك الخط السككي. يؤكد الكردودي لـ«العربي الجديد» أن الفرنسيين يستحضرون مشاريع البنى التحتية التي يطلقها المغرب بمناسبة تنظيم منافسات كأس أفريقيا لكرة القدم في 2025 وكأس العالم في 2030، حيث تضمن تلك المشاريع استثمار حوالي مليارَي دولار لإعادة تأهيل وإعداد سبعة ملاعب لكرة القدم.

(Getty)

قفزة صادرات قطع غيار مركبات الطاقة الجديدة

شهد ميناء تشينتشو، بوابة الصين إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، زيادة بـ70 ضعفاً في صادرات قطع غيار مركبات الطاقة الجديدة، خلال السنوات الخمس الماضية، حسب بيانات أصدرتها شركة ناننينغ، التابعة للمجموعة الوطنية الصينية المحدودة للسكك الحديدية.

وأظهرت البيانات أنه، حتى يوم 22 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، شُحِن من ميناء تشينتشو 11370 حاوية معيارية مكافئة بحجم 20 قدماً من قطع غيار سيارات الطاقة الجديدة في مدينة ليوتشو، وهي مدينة داخلية في منطقة قوانغشي الذاتية الحكم لقومية تشوانغ، جنوبي الصين، ما مثّل زيادة بـ70 ضعفاً خلال السنوات الخمس الماضية. وتوسّعت صادرات قطع غيار السيارات لشركة «سايك-جي إم-وولينغ»، وهي مشروع مشترك بين شركات «سايك موتور» و«جنرال موتورز» و«ليوتشو وولينغ موتورز» يقع مقره في ليوتشو.

لقطات

نمو قطاع الضيافة في قطر

حققت قطر نمواً ملحوظاً في عدد الغرف الفندقية تجاوز 38500 غرفة وشقة فندقية، ومن المتوقع ان تقفز إلى 40 ألفاً مع نهاية العام الحالي. وتستحوذ الفنادق فئة الخمس نجوم على حصة تبلغ 40%، والفنادق فئة الأربع نجوم على حصة 27%، والشقق الفندقية على 27%، اما فنادق باقي الفئات فحصتها 6%. وأكد تقرير شركة «الأصمخ» للمشاريع العقارية، الصادر أول من أمس، وجود العديد من مشاريع الفنادق والمنتجعات في مراحلها النهائية، وسيجري افتتاحها خلال الأشهر المقبلة. ولفت التقرير إلى ان خطط الدولة تتمحور حول ان تصبح الدوحة وجهة سفر اكثر شعبية، وهذا ما تؤكده الأرقام الرسمية لارتفاع أعداد الزوار إلى قطر.

الكويت تُشكل فريقاً لشؤون إسكان المراة

اصدر وزير الدولة لشؤون الإسكان، ووزير الدولة لشؤون البلدية الكويتي، عبد اللطيف المشاري، قراراً بتشكيل فريق خاص لشؤون إسكان المراة، برئاسة بيبي يوسف سعود الصباح. وشمل القرار، وفق بيان المؤسسة العامة للرعاية السكنية، أمس الأحد، تعيين نائب المدير العام لشؤون التوزيع والتوثيق بدر السبيعي نائباً لرئيس الفريق، إلى جانب عضوية ستة أشخاص آخرين. وحدد المشاري مهام الفريق بعمل جرد وكشف على العقارات المخصصة للمراة والتابعة للإسكان، ومن ضمنها مجمع صباح السالم السكني، وتيماء والصليبية، وبحث افضل السبل لتطويرها. ومنح القرار للفريق حق دراسة التصرف في المناطق المخصصة، والتعديل والكشف بشكل عام على المباني.

إطلاق «بروبتك السعودية» لدعم التقنيات العقارية

اعلن الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للعقار في السعودية عبد الله بن سعود الحماد عن إطلاق مركز بروبتك السعودية، ليكون مركزا يخدم جميع المهتمين بالتقنية العقارية من داخل المملكة وخارجها، وذلك خلال القمة العالمية للبروبتك التي تنظمها الهيئة بالعاصمة الرياض. ويقدم المركز الخدمات التي تسهم في تمكين اصحاب العلاقة في القطاع، ورفع كفاءته، ليكون القناة الرئيسية للابتكار في التقنيات العقارية في المملكة، وفقاً لما نقلته وكالة الانباء السعودية «واس». واوضح الحماد ان التحول الرقمي يشكل اهمية ودورا محوريا في جميع مجالات الحياة، لا سيما في صناعة العقار، وان المملكة تحتل مراتب متقدمة في التحول الرقمي بين دول العالم.

إيني وبريتش بتروليوم تستأنفان عمليات استكشاف النفط في ليبيا

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط التابعة للدولة الليبية استئناف شركتي «إيني» الإيطالية وبريتش بتروليوم «BP» البريطانية نشاطهما الاستكشافي عن النفط في البلاد وذلك بعد توقف دام منذ عام 2014. ويأتي هذا التطور في إطار إعادة تفعيل الدولة أنشطة الحفر في المناطق البرية، حيث تستعد شركة ريبسول الإسبانية للعودة إلى حوض مرزق، بينما ستباشر «أو إم في» النمساوية نشاطها في حوض سرت خلال الأسابيع المقبلة. وأطلقت إيني أول من أمس السبت، أول عمليات الحفر الاستكشافية في المنطقة «ب» (3/96) بحوض غدامس، حيث حُفرَت البئر «أ1-3/96»، المعروفة باسم «مؤمل الهشيم». وهذه البئر هي الأولى ضمن الالتزام التعاقدي لاستكشاف المنطقة، وفقاً لاتفاقية النمط الرابع لعام 2007، بالشراكة مع «بريتش بتروليوم» وشركة الاستثمارات الليبية. وستشرف شركة مليته للنفط والغاز على العمليات الاستكشافية، مستفيدة من خبرتها الواسعة في تطوير حقل الوفاء المجاور. ومن المتوقع أن يصل عمق البئر النهائي إلى 10327 قدماً (3147 متراً)، مع اختبار تكوينات جيولوجية يُحتمل أن تحتوي على مكامن للنفط والغاز. في السياق، عقد الفريق المختص بتطوير الأعمال بالمؤسسة الوطنية للنفط اجتماعاً، بمقر المؤسسة في طرابلس مع مسؤولي بريتش بتروليوم لبحث توسيع استثمارات الشركة في مجالي الاستكشاف والتطوير، خصوصاً في مشاريع الاسترداد الإضافي. وأكد مسؤولو بريتش بتروليوم خلال الاجتماع أن ليبيا تُعد سوقاً مستهدفاً للاستثمار في استكشاف الحقول وتطويرها، بما يسهم في تعزيز الإنتاج.

تجدر الإشارة إلى أن بريتش بتروليوم لديها اتفاقيات استكشاف ومقاسمة في ثلاث قطع استكشافية: واحدة في حوض سرت، واثنتان في حوض غدامس، بالشراكة مع إيني ومؤسسة الاستثمار الليبية، وتستعد لحفر أول بئر استكشافية في القطعة (ب) بحوض غدامس. وبلغ إجمالي إنتاج النفط الخام والمكثفات المستخرج الجمعة الماضية، نحو 1,3 مليون برميل، حيث تستهدف المؤسسة الوطنية للنفط زيادة إنتاج الخام إلى مليوني برميل يومياً بنهاية العام القادم. ويُعد قطاع النفط والغاز في ليبيا المساهم الأكبر في الاقتصاد منذ اكتشاف النفط في الخمسينيات، ولا يزال الاقتصاد الليبي غير متنوع مع وجود قطاع عام متضخم.

الرابحون من هندسة الهجوم الإسرائيلي على إيران

مصطفى عبد السلام

تنفس العالم الصعداء، مساء السبت، عندما تعرف على تفاصيل وحجم الهجوم الإسرائيلي على إيران، ومعها أفلت سوق النفط العالمي من مرحلة عصيبة كاد أن يدخلها، لو استُهدف الهجوم قطاع النفط الإيراني الحيوي، فقد أدرك العالم أن الهجوم ركز على قواعد عسكرية وأنظمة رادار.

وكان الهجوم الإسرائيلي على إيران بمثابة رد منضبط ومدار بعناية، ويخلو من التهور والصلف، وبالتالي فإن تداعياته الاقتصادية على المنطقة والعالم لن تكون كبيرة ومؤلمة أو بالخطورة التي توقعها البعض، خاصة مع توقعات بتجنب طهران التصعيد والانزلاق إلى دوامة الردود المتبادلة. دول الخليج كانت في مقدمة الدول المستفيدة من هندسة الهجوم الإسرائيلي وعدم تهوره، فقد ضمنت عدم إقدام طهران على ارتكاب رد فعل عنيف في حال استهداف جيش الاحتلال البرنامج النووي والقطاع النفطي، كما ضمنت استمرار فتح مضيق هرمز، العنق الرئيسي للنفط في العالم، والذي يمر من خلاله ثلث تجارة النفط ونحو 90% من النفط السعودي والعراقي والإماراتي والكويتي نحو أسواق رئيسية. كما أن دول الخليج ضمنت أيضاً عدم استهداف منشآتها النفطية من قبل إيران، فضرب إسرائيل النفط الإيراني كان من الممكن أن يدفع طهران نحو توجيه ضربة قوية لموانئ التصدير والإنتاج النفطي الخليجي.

الولايات المتحدة كانت مستفيدة أيضاً من هندسة الهجوم، الذي ساعد في امتصاص مخاوف قطاع الطاقة العالمي، وعدم حدوث أي زيادة بسعر النفط، خاصة في وقت حرج للإدارة الأميركية، حيث إن الانتخابات الرئاسية على الأبواب، وأي زيادة في سعر مشتقات الوقود من بنزين وسولار وغاز ستزعج الناخب الأميركي.

إيران أيضاً استفادت كثيراً من الهجوم الإسرائيلي المنضبط، فقطاعها النفطي لم يتضرر بأذى سواء كان في صورة موانئ التصدير أو محطات التكرير العملاقة أو منشآت إنتاج النفط والغاز نفسها، وبالتالي حافظت الدولة على أبرز مورد للنقد الأجنبي، حيث تصدر نحو 3,6 ملايين برميل يومياً درّت على الدولة سيولة تقدر بأكثر من 35 مليار دولار في عام 2023.

التجارة الدولية استفادت هي الأخرى من هندسة الهجوم الإسرائيلي، فضربة قوية لإيران كانت كفيلة بدفع الحوثي نحو تهديد الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس، وربما إغلاق باب المندب، وهو ما يشكل ضربة قوية للتجارة الدولية التي عانت بشدة في الفترة الماضية بسبب استهداف الجماعة اليمنية للسفن الإسرائيلية، وشاحنات الدول الداعمة للاحتلال في حرب الإبادة الجماعية التي يمارسها ضد أهالي غزة منذ أكثر من عام.

حالٌ وناس

الجوع يفتك بالأسر الأكثر فقراً في غزة

كارثة توقف الإعانات

توقفت السلطة الفلسطينية عن صرف الإعانات الاجتماعية لعشرات آلاف الاسر الفقيرة في غزة على خلفية الأزمة المالية الخانقة بسبب العدوان الإسرائيلي، ما وسّع دائرة التجويع في القطاع المحاصر

غزة ـ **علاء الحلو**

لا تجد الفلسطينية، خديجة أبو حميد، ما تقدّمه لأطفالها في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعانيها أسرتها بفعل تواصل العدوان الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وفقدان مختلف مصادر الدخل أو مخصصات الأسر الفقيرة التي كانت تتلقاها كل ثلاثة أشهر من السلطة الفلسطينية، الأمر الذي فاقم سوء أوضاعهم المتردية أصلاً. ويتشارك المستفيدون من الإعانات الاجتماعية والمصنفون رسمياً بأنهم أفقر الفقراء أو ضمن الشرائح الأكثر هشاشة، في الواقع الصعب الذي يمر به أهالي غزة، منذ بدء الحرب التي ضاعفت نسب البطالة الرسمية الأخيرة إلى نسبة 100%، جراء خسارة المواطنين بيوتهم ومصادر دخلهم، كذلك مصادر الإعانات والمساعدات الإنسانية والإغاثية. سبق الأزمة المالية للأسر الفقيرة التي تفاقمت مع انطلاق شرارة العدوان، حصار إسرائيلي مشدد منذ 17 عاماً أثر على مختلف النواحي المعيشية والاقتصادية، إلى جانب الانقسام الفلسطيني الداخلي، الذي حرم الأسر الفقيرة من الحصول على مخصصاتها المالية البسيطة على الرغم من صرف تلك المستحقات كل ثلاثة أشهر، فيما كانت ترجع السلطة الفلسطينية عدم الصرف إلى الأزمة المالية التي تعصف بالحكومة.

ظلال قاتمة على 81 ألف أسرة فقيرة

تلقي الأزمة المالية بظلالها القاتمة على مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني، فيما تزداد قساوتها على الشرائح الهشة، وفي مقدمتها منتفعو وزارة التنمية الاجتماعية، والتي تضم كبار السن، والأرامل والمطلقات وذوي الإعاقات المختلفة وأصحاب الأمراض المزمنة. ويستفيد من برنامج الحماية الاجتماعية النقدية نحو 81 ألف أسرة فقيرة في كل محافظات قطاع غزة، بقيمة تتراوح بين 750 شيكلاً (200 دولار) و1800 شيكل (470 دولاراً) كل ثلاثة أشهر، فيما حُرمت تلك الأسر منذ بدء الحرب، من الحصول على المخصصات التي توفرها لهم وزارة التنمية الاجتماعية بدعم من الاتحاد الأوروبي. خديجة أبو حميد، التي تعيل أبناءها بعد وفاة زوجها، تقول لـ«العربي الجديد» إنها كانت بالكاد توفر المتطلبات الأساسية لأسرتها قبل العدوان، بفعل بساطة المستحقات التي تصرف كل ثلاثة أشهر، والتي تعرضت للقطع التام قبل ما يزيد عن عام سبق الحرب، إلا أن العدوان الإسرائيلي زاد الأمور تعقيداً. وتلفت أبو حميد إلى تراكم العديد من الأزمات منذ بدء العدوان الإسرائيلي، خاصة بعد خروجها من بيت العائلة جراء التهديدات الإسرائيلية، واضطرارها إلى النزوح داخل مدرسة إيواء تفتقر إلى أدنى المقومات الأساسية. وتضيف: «لم أحصل على خيمة للابتعاد عن الاكتظاظ الشديد داخل المدرسة على الرغم من تسجيلي في مختلف المؤسسات، كما لا أستطيع شراء واحدة لغلاء أسعارها».

> يستفيد من برنامج الحماية الاجتماعية نحو 81 ألف أسرة فقيرة

صعوبة العيش في مراكز الإيواء

أما الفلسطيني مهند عفانة الذي يعاني إعاقة حركية، فيوضح مدى صعوبة العيش في مراكز الإيواء التي تفتقر للاحتياجات الأساسية للأشخاص من غير ذوي الإعاقة، فيما تتضاعف الأزمات أمام الأشخاص المعاقين، جراء عدم مواءمتها لمتطلباتهم، إلى جانب افتقارها للأدوات المساعدة، أو أي من المعونات الغذائية والإنسانية والطبية. يلفت عفانة لـ«العربي الجديد» إلى أنه لم يفكر في الخروج من مركز الإيواء على الرغم من الإرهاق الشديد الذي يصيبه بداخله، بسبب عدم امتلاكه المال الذي يُمكّنه من شراء خيمة، أو توفير الطعام والمتطلبات اليومية المهمة لأسرته، موضحاً أنه يعتمد على الوجبات البسيطة التي تُقدّم على نحو غير منتظم داخل مركز الإيواء لسد رمق عائلته. ويشير عفانة إلى أنه فكر في إنشاء مشروع بسيط لتوفير الدخل اليومي، إلا أنه لا يملك رأس المال، ولم يجد من يقرضه المال بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية التي يعانيها الجميع، لافتاً إلى أنه منذ اللحظة الأخيرة التي صرف فيها شيك الشؤون الاجتماعية قبل العدوان لم يحصل على أي مساعدة مالية نقدية.

سلال خاوية من الأصناف الأساسية

أما الفلسطينية فاطمة نويجع فتقول إنها عادت إلى خيمتها بسلة خضار خاوية من أصناف الطعام جراء فقدان العديد من الأصناف الأساسية، وتوفر بعض الأصناف بأسعار فلكية لا يمكنها حتى التفكير بها، خاصة في ظل القطع التام لمخصصات الشؤون الاجتماعية التي كانت تحصل عليها منذ وفاة زوجها قبل بدء العدوان. تلفت نويجع لـ«العربي الجديد» إلى أن الأوضاع في السابق لم تكن مريحة أو وردية، إذ كانت تعمل في مجال الخياطة لضمان سداد إيجار المنزل، وتخصيص المستحقات التي يتم صرفها من وزارة التنمية كل ربع سنة أو يزيد لتوفير المتطلبات الأساسية، إلا أن اجتماع النقص والغلاء وفقدان مصادر الدخل «حوّل الحياة إلى جحيم حقيقي».

فلسطينيون باوعية فارغة في غزة (محمد الزعيم/الأناضول)

وتُبيّن نويجع أن العدوان الإسرائيلي لم يكتفِ بتهجيرها قسراً برفقة أسرتها والتسبب بقطع مصدر دخلها وخسارتها أدواتها وتجريدها من الشعور بالأمان أو الخصوصية، بل وصل إلى حد عدم القدرة على توفير لقمة العيش التي تعتبر من أبسط حقوق ومبادئ الحياة الآدمية الكريمة.

خسائر باهظة لطاقة لبنان... وترقب المساعدات

بيروت ـ **العربي الجديد**

كشفت بيانات حديثة عن تعرض قطاع الطاقة والكهرباء في لبنان لخسائر باهظة، بسبب تواصل العدوان الإسرائيلي الذي انعكس سلباً على مختلف الأنشطة الاقتصادية والخدمية والبنى التحتية التي يستهدفها الاحتلال بشكل متعمد، ولا سيما في الجنوب. في هذا السياق، أكد وزير الطاقة والمياه في لبنان، وليد فياض، أن الخسائر في قطاع الطاقة كبيرة «وكلفة إعادة الوضع على ما كان عليه في الجنوب قبل العدوان الإسرائيلي، تصل إلى 480 مليون دولار». وعلى مستوى الاستجابة لاحتياجات النازحين، لفت فيّاض النظر، أمس الأحد، إلى أن «الوزارة تتعامل مع موضوع الإغاثة السريعة من خلال تقديم المياه والكهرباء للنازحين، كما تعمل على إعادة بناء البنى التحتية المدمرة».

انخفاض الطلب على الكهرباء

وقال إن «أساس تغذية الكهرباء يعتمد على استيراد الفيول من العراق، حيث يتوفر عقد يضمن 125 ألف طن شهرياً، مما يسمح بإنتاج 450 إلى 500 ميغاواط». وذكر أنّ «الطلب على الكهرباء قد انخفض بسبب النزوح والضغوط العسكرية، مما أثر سلباً على الإيرادات اللازمة لشراء الفيول». وأضاف: «الأضرار التي لحقت بقطاع الكهرباء قد تم رفعها إلى لجنة الحوارث، التي ستطالب بالمساعدات في مؤتمر باريس». وأشار فياض إلى أنّ «لبنان يستعد لنهاية عقد تجهيز النفط الأسود، مع محاولة تجديده لعام إضافي وزيادة الكمية». وبيّن أنّ «الفيول يُستورد عن طريق البحر، مع وجود أكثر من 10 شركات خاصة تعمل على تامين الاحتياجات».

وتابع: «الجهود الدبلوماسية تُبذل لمنع الحصار البحري والجوي على لبنان، وأن الوزارة تعمل على توفير الحاجات الرئيسية بالتعاون مع الشركات لتجنب تحول الأسعار إلى السوق السوداء»، موضحاً أنّ «أسعار المحروقات تتبع السوق العالمي، ورغم الأزمات، هناك استقرار نسبي». وختم فياض معرباً عن تفاؤله بزيادة التقديمات العراقية، مشدداً على «أهمية تعزيز التعاون بين لبنان والعراق، رغم التحديات الاقتصادية التي تواجه لبنان». يذكر أن سعر صفيحتي البنزين 95 و98 أوكتان ارتفع 6 آلاف ليرة يوم الجمعة الماضي، فيما انخفض سعر المازوت ألف ليرة، واستقر سعر قارورة الغاز. واصبح سعر البنزين 95 أوكتان مليوناً و481 ألف ليرة، والبنزين 98 أوكتان مليوناً و521 ألف ليرة، والمازوت مليوناً و339 ألف ليرة، والغاز مليوناً و13 ألف ليرة (الدولار = نحو 89 ألف ليرة). وشدّد فياض في تصريحاته أمس على «أهمية العمل الدبلوماسي»، لافتاً إلى أن «العمل الدبلوماسي تبذل فيه طاقة، ولكن القرار للميدان». وأوضح أنّه «لا توجد بوادر إيجابية توحي بتوقف العمل العدواني الإسرائيلي على لبنان، خاصة في ظل غياب القوى العالمية التي تقيم نوعاً من التوازن وغياب المواقف الصارمة».

ترقب المساعدات

تترقب الجهات المسؤولة في لبنان تنفيذ التعهدات التي خرجت من مؤتمر باريس لدعم لبنان. في هذا الإطار، أصدرت الهيئات الإقتصادية اللبنانية بياناً، الجمعة الماضي، توجهت فيه بالشكر لفرنسا على احتضان باريس مؤتمراً دولياً بمشاركة 70 بلداً و15 منظمة دولية لدعم لبنان في جهوده الإنسانية والإغاثية والدفع لوقف إطلاق النار. واعتبرت الهيئات الاقتصادية أن «نجاح المؤتمر بجمع مليار دولار، فيما كان المبلغ المتوقع 500 مليون دولار، يعبر عن مدى قوة الاحتضان العالمي للبنان والحرص الشديد على حمايته والحفاظ على سلمه الأهلي».

> سعر البنزين 95 و98 يرتفع بمقدار 6 آلاف ليرة

ورات الهيئات الاقتصادية أن «المؤتمر وما حققه هو في غاية الأهمية لتمكين لبنان من تحقيق الأهداف المرجوة على مختلف المستويات»، مشددة على أنه أيضاً «شكل رسالة قوية بوجود مظلة عالمية تحمي لبنان، وكذلك عبر بشكل واضح عن دعم متعدد للبنان، إن كان على مستوى الجهود الإنسانية والإغاثية أو على مستوى وقف إطلاق النار، وكذلك بالنسبة للدولة وسيادة لبنان والجيش اللبناني».

سماسرة الحرب

من جانب ثان، حذر تجمع الهيئات الممثلة لقطاع الزيتون في الشمال، في بيان، «السماسرة من الاستمرار في تآمرهم على العمال والمزارعين وتقاضيهم دولارين على كل عامل»، مستغرباً أن «تستمر سرقة الزيتون وقيام بعض التجار المعروفين بشراء الحب المسروق من السارقين رقم التحذيرات المتلاحقة التي سبق أن وجهناها». وجدد تحذيره التجار من «رفع سعر الزيت على المستهلكين اللبنانيين، سيما أن إنتاج هذا الموسم يقدر بأكثر من خمسين ألف طن في المناطق التي تم وسيتم قطافها باستثناء الجنوب الذي يتعرض للعدوان الصهيوني، بينما الاستهلاك المحلي لا يتعدى ستة عشر ألف طن، أي إن إنتاج هذا العام رغم كل التحديات يبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف الاستهلاك».

اليمن

يتعرض حلفاء إيران في المنطقة العربية، ومنهم الحوثيون في اليمن، لأضرار اقتصادية من توسع الحرب بين تل أبيب وطهران، لكن التساؤلات هنا: ما حجم الأضرار؟ وكيف يتأثر اقتصاد صنعاء بهجمات إسرائيل على إيران؟ وما أهم الموارد المالية للحوثيين؟

أضرار الحوثيين من الحرب

كيف يتأثر اقتصاد صنعاء بهجمات إسرائيل على إيران؟

نعز ـ **فخر العزب**

مع الهجمات الإسرائيلية الأخيرة على إيران، يأتي السؤال عن حجم تضرر حلفاء إيران في المنطقة العربية من هذه الهجمات اقتصادياً، وفي مقدمتهم جماعة أنصار الله (الحوثيين) التي تُعَدّ من أبرز حلفاء إيران، إذ يعتمد اقتصادها في بعض جوانبه على الدعم الإيراني. ويأتي ذلك بعد توجيه إسرائيل ضربة عسكرية لمواقع إيرانية، رداً على استهداف طهران مواقع إسرائيلية. وكان النظام الإيراني قد أطلق مطلع أكتوبر/ تشرين الأول الجاري أكثر من 200 صاروخ على مواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، رداً على مقتل رئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية والأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، وفقاً لما قالته طهران. واستهدفت هذه الضربات، حسب الإسرائيليين، قواعد للقوات الجوية، فيما أعلن الإسرائيليون أنه لم تتضرر أي بنية تحتية، وأن الهجوم لم يلحق أضراراً بأيّ طائرة أو يتسبب في أي إصابات.

الاعتماد على طهران ونهب الخزينة

منذ ما قبل انقلاب الحوثيين على الدولة في 21 سبتمبر/ أيلول 2014 عملت الجماعة على بناء كيانها الاقتصادي، إذ اعتمدت على الدعم الذي تحصل عليه من إيران في شراء العقارات والأراضي، وتأسيس شركات ومؤسسات مالية، والاستثمار في دول أخرى على رأسها لبنان. وعقب الانقلاب، أقدم الحوثيون على نهب الاحتياطي في البنك المركزي اليمني في صنعاء، إذ اتهمهم رئيس الوزراء اليمني الأسبق أحمد عبيد بن دغر، بنهب أربعة مليارات دولار من الاحتياطي النقدي في البنك المركزي، فيما أكد خبراء اقتصاد أن ما نُهب يبلغ 5 مليارات دولار، ونحو تريليوني ريال يمني. واستولى الحوثيون أيضاً على الصناديق السيادية، وصندوق التقاعد الذي يقدر بنحو 7 مليارات ريال، وصندوق وزارة الدفاع الذي يتجاوز عشرات المليارات، ومدخرات هيئة التأمينات التي تتجاوز 10 مليارات ريال يمني (الدولار = نحو 520 ريالاً يمنياً في صنعاء حالياً). وتُعَدّ عملية غسل الأموال من أهم العمليات التي يعتمد عليها اقتصاد الحوثيين، حيث أفاد تقرير صادر عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي عام 2022 بأن حجم الأموال المغسولة خلال فترة الحرب في اليمن يتجاوز 30 مليار دولار، وهو رقم يعادل موازنة اليمن لثلاثة أعوام في الظروف الطبيعية. كذلك فإن الضرائب والجمارك والجبايات المالية غير المشروعة تُعَدّ من أهم الأوعية الإيرادية للحوثيين، التي من خلالها تجري تنمية اقتصاد الجماعة، حيث إن مناطق الحوثيين تضمّ ما بين 75 - 80% من سكان اليمن، وتُجبى مليارات الريالات منهم سنوياً. ويمارس الحوثيون غسل الأموال عبر شركات صرافة غير مرخصة رسمياً واستغلال سوق العقارات غير المنظم، وتجارة المشتقات النفطية، وتهريب الأموال إلى الخارج، والاستيلاء على أموال الخصوم السياسيين، واستخدام ما يُسمى بالحارس القضائي للاستحواذ على الشركات والمستشفيات.

> 30
>
> أفاد تقرير صادر عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي في عام 2022، بأن حجم الأموال المغسولة خلال فترة الحرب في اليمن يتجاوز 30 مليار دولار، وهو رقم يعادل موازنة اليمن لثلاثة أعوام في الظروف الطبيعية.

معونات نفطية وإيرادات ضخمة

ويعتمد الاقتصاد الحوثي على بيع المشتقات النفطية التي تحصل عليها الجماعة كمعونات من النظام الإيراني، فضلاً عن شرائها النفط من الإمارات عبر تجار تابعين للجماعة، وبيعه في مناطق سيطرتها بسعر مضاعف وفقاً لما تحدث به مصدر خاص لـ«العربي الجديد» طلب عدم الكشف عن هويته.

وتُعَدّ الزكاة من أهم الموارد المالية للحوثيين الذين أنشأوا هيئة خاصة بها، وفي هذا السياق ذكر فريق خبراء العقوبات الأممي المعنيّ باليمن في تقرير سابق له أنّ إيرادات الزكاة بلغت نحو 45 مليار ريال بالطبعة المتداولة القديمة، متهماً الجماعة بإنشاء شركات خاصة لتمويل الحرب مع مواصلة الامتناع عن دفع الرواتب، واستبدالها على نحو 70% من إجمالي الموارد في اليمن.

> محلل اقتصادي: تأثير الضربة على إيران محدود على الحوثيين
>
> الجماعة تعجز عن الإيفاء بصرف الرواتب المقطوعة منذ عام 2016

كذلك، تُعَدّ التحويلات المالية من الخارج إلى مناطق سيطرة الحوثيين ذات الكثافة السكانية الكبيرة من أهم الموارد المالية التي تغذي اقتصاد الحوثيين، إذ تقدر التحويلات المالية إلى اليمن سنوياً بما يقرب من 9 مليارات دولار، معظمها من المغتربين، وجزء منها تحويلات المنظمات الدولية.

تأثير محدود للضربات الإسرائيلية

المحلل الاقتصادي عبد الرحمن المقطري قال لـ«العربي الجديد» إن «الاقتصاد في مناطق سلطة حكومة صنعاء يمثل 70 - 75% من الاقتصاد اليمني، والموارد التي تحصل عليها سلطة صنعاء كبيرة جداً مقارنة بالموارد التي تحصل عليها سلطة الحكومة المعترف بها دولياً في عدن، فموارد سلطة صنعاء بالذات تأتي من الضرائب والجمارك والزكاة، ومن عوائد الاتصالات، وكل هذه موارد تصبّ في إطار الميزانية غير المعلنة لسلطة صنعاء، وتمثل أرصدة ضخمة تفوق أكثر من تريليون ريال». وأضاف المحلل الاقتصادي أن «تأثير أي ضربة على إيران سيكون محدوداً على الحوثيين، وإن كانت هناك موارد اقتصادية تأتيهم من إيران بشكل معونات نفطية، كالنفط والغاز وغيره، وقد يتأثر هذا الجانب، لكنّ الجوانب الأخرى المتعلقة بالضرائب والجمارك والرسوم والزكاة والأوقاف لن تتأثر».

وأشار المحلل الاقتصادي إلى أن «عوامل استقرار العملة في مناطق الحوثيين تعود إلى غياب العرض النقدي، كما أنه لا طباعة للنقود، ولا عملة جديدة، وكلّ هذا يجعل سعر الصرف شبه ثابت مقارنة بعدن، فالحكومة في عدن تمول نفقاتها من طباعة النقود، ومن الاقتراض من البنك المركزي، لكن في صنعاء لا تنفق الحكومة شيئاً على مشاريع أو رواتب، ولهذا لا ضغط على العملة». تابع: «هذا ما يستدعي التأمل في آلية أو إدارة الموارد في صنعاء مقارنة بإدارة الموارد في عدن، ففي الأخيرة الموارد جميعها مبعثرة ما بين المحا وعدن ومأرب وحضرموت، ولا تصب في ميزانية الحكومة، بينما سلطة صنعاء تسيطر على كل الموارد، وهذا هو عامل استقرار قوي لها، ولديها موارد ضخمة تجعلها في غنى عن أي تأثيرات عليها». الصحافي محمد الحكيمي، قال لـ«العربي الجديد» إن «هناك علاقة بين الجانب السياسي والجانب الاقتصادي لأي أزمة، وكلا الجانبين يتأثر ويؤثر في الآخر، وبلا شك فإن أي ضربة إسرائيلية على إيران ستؤثر بشكل أو بآخر في النظام الإيراني وتماسكه، وهذا سيؤثر أيضاً في الجماعات الموالية له في المنطقة العربية، وفي مقدمتها جماعة الحوثي التي لا تساوي شيئاً دون الدعم الإيراني المقدم إليها، سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو العسكري».

وأضاف الصحافي أنّ جماعة الحوثيين فشلت حتى الآن في التحول من مليشيا إلى دولة، على الرغم من سيطرتها على صنعاء والمدن الشمالية، وسيطرتها على معظم موارد البلاد، لكنها حتى الآن تعجز عن الإيفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها، وفي مقدمتها صرف الرواتب المقطوعة منذ عام 2016، وتقديم الخدمات العامة، وبالتالي لا يمكن أن نتكلم عن اقتصاد حقيقي لحكومة الحوثيين».

إسرائيل تواصل حربها على مساعدات «أونروا»

أعرب وزراء خارجية أستراليا وفرنسا وألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة وكندا، عن القلق البالغ إزاء التشريع الذي تنظر فيه حالياً إسرائيل، والذي يهدف إلى إلغاء امتيازات وحصانات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، ومنع أي اتصال بين الهيئات والمسؤولين الإسرائيليين و«أونروا»، وحظر أي وجود لـ«أونروا» داخل الأراضي المحتلة.

وحث الوزراء في بيان صدر عنهم، أمس الأحد، الحكومة الإسرائيلية على الالتزام بالتزاماتها الدولية، والحفاظ على امتيازات وحصانات «الأونروا»، والوفاء بمسؤوليتها في تسهيل تقديم المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن، من دون عوائق بجميع أشكالها، وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة للمدنيين.

وكان المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، فيليب لازاريني، أكد في تصريحات الأسبوع الماضي أن إسرائيل لا تسمح بدخول المساعدات الإنسانية إلى شمال قطاع غزة. وقال لازاريني، في منشور على منصة «إكس»، إن الفلسطينيين في شمال غزة يخضعون للحصار.

يمنيون يتسوقون في سوق بالعاصمة صنعاء (محمد حويس/فرانس برس)

مال وسياسة

يسيطر السخط على شركات العقارات في إسرائيل بسبب اعتزام وزارة المالية تمديد «ترتيبات مالية» تتضمن فرض ضريبة شراء بنسبة 8% على ما تعرف بالوحدات السكنية الاستثمارية

تمويل الحرب الإسرائيلية

ضريبة الشقق تُغضب شركات العقارات... وتحذيرات من انهيار المبيعات

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تعتزم وزارة المالية الإسرائيلية تمديد العمل بضريبة شراء العقارات الاستثمارية أو السكن الثاني خلال العام المقبل 2025 والبالغ نسبتها 8% من قيمة العقار، ضمن ترتيبات مالية لسد جزء من العجز المالي الآخذ في التفاقم بسبب الحرب المستمرة على قطاع غزة ولبنان، الأمر الذي يثير سخط اتحاد المقاولين، محذراً من استمرار العمل بهذه الضريبة من شأنه أن يزيد من تباطؤ المبيعات التي تلقت ضربة قوية بالأساس بسبب ظروف الحرب. وسيتقدم اتحاد المقاولين في إسرائيل باعتراض إلى وزارة المالية خلال الأيام القليلة المقبلة، وفق ما نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الأحد» عن الاتحاد، الذي أكد أن تخفيض ضريبة شراء العقارات سيؤدي فوراً إلى زيادة كبيرة في إيرادات الدولة من الضرائب، وذلك على عكس ما تعتقد الحكومة.

وقال راوول سارجو، رئيس اتحاد المقاولين إن «من شأن تمديد ضريبة الشراء المرتفعة على المستثمرين في العقارات أن يؤدي إلى خسارة خزينة الدولة مليارات الشواكل، وكذلك هروب الإسرائيليين إلى الخارج بسبب أزمة السكن، بسبب تفاقم أزمة السكن التي يبدو أنها ستكون طويلة الأمد بشكل واضح، لتشكل خطراً على استقرار الاقتصاد ومستقبل البلاد». وأضاف: «لقد وصلنا إلى نقطة يجد فيها العديد من الشباب الإسرائيليين صعوبة في رؤية مستقبلهم هنا، بسبب إدراكهم أنهم لن يتمكنوا من إيجاد سكن لأنفسهم».

أوضح سارجو أن هناك العديد من العوامل تؤثر سلباً على السوق العقارية والأسعار، أهمها ارتفاع سعر الفائدة المحددة من جانب بنك إسرائيل (المركزي)، والتي أدت إلى انخفاض نشاط صناعة البناء والبنية التحتية، خاصة سوق الإسكان، مشيراً إلى أنه «حان الوقت لإعادة حسابات المسار، حيث يكون على رأس الخطوات المطلوبة إلغاء أو تخفيض الضريبة المرتفعة على المستثمرين في الشقق والتي يجري تأجيرها. ولفت إلى أن هناك 800 ألف أسرة تستأجر الشقق في إسرائيل، ومن ثم زيادة ضريبة شراء الشقق سيدفع المستثمرين إلى العزوف عن الشراء ما يحد من أنشطة شركات العقارات ويقلص المعروض ومن ثم ترتفع الإيجارات أكثر».

وبحسب رئيس اتحاد المقاولين، أدى إبعاد المستثمرين عن السوق من خلال رفع ضريبة الشراء، إلى خسارة الآف الوحدات من شقق الإيجار في السوق، وقفزة تاريخية في نسبة زيادات الإيجارات. ويقدر المقاولون أن التحرك لتخفيض ضريبة الشراء أو إلغائها سيشجع المستثمرين على شراء الشقق، وزيادة مخزون الشقق للإيجار، وتحفيز رواد الأعمال إلى العودة إلى البناء وخفض الإيجارات وأسعار الشقق في التعاملات.

ووفق بيانات الاتحاد، كانت نسبة تعاملات المستثمرين من إجمالي التعاملات العقارية قبل زيادة الضريبة 20% والآن أصبحت 15%. يقول الاتحاد: «من الواضح أن المستثمرين اليوم يبيعون شققاً أكثر مما يشترونها». وأكد أن إعادة المستثمرين إلى السوق من خلال إلغاء أو تخفيض ضريبة الشراء سيؤدي على الفور إلى العودة إلى معدل مشتريات وزيادة كبيرة في عائدات الضرائب للدولة.

بدورها، قالت المحامية مايا كرمي لوبيرتوفسكي، رئيسة قسم الضرائب العقارية في أحد مكاتب المحاماة في إسرائيل، إن «الغرض الرئيسي من ضريبة الشراء المرتفعة للشقق بغرض الاستثمار، تمثل وفق الحكومة في توجيه المستثمرين إلى سبل استثمارية أخرى، وأن تؤدي هذه الخطوة إلى زيادة في مخزون الشقق الشاغرة في السوق وتخفيض أسعارها حتى يتمكن المزيد من الأزواج الشباب والأشخاص الذين هم في وضع اجتماعي واقتصادي أقل من اتخاذ خطوة نحو تحقيق حلم شراء شقة». لكن لوبيرتوفسكي أضافت أن «صناعة العقارات تعيش اليوم حالة من عدم اليقين، وتواجه صعوبات تتعلق بالجوى الاقتصادية في ظل ظروف الحرب المؤسفة، وقد يؤدي التحرك لإبعاد المستثمرين عن سوق الشقق الاستثمارية إلى عدد من الآثار السلبية، مثل انخفاض معدلات إنشاء المشاريع الجديدة، كما أن هذه الخطوة قد تمنع المستثمرين من شراء الشقق التي لم يتمكن المقاولون من بيعها وبقيت معهم ضمن مخزون الشقق».

وأضافت: «بنظرة واسعة، يبدو أن تخفيض معدلات ضريبة الشراء للشقق الاستثمارية إلى مستويات أقل قد يزيد ديناميكية سوق العقارات من خلال عودة المستثمرين، لزيادة عدد المعاملات وإثراء خزائن الدولة، أكثر مما كانت عليه في حال تمديد فرض الضريبة المرتفعة». من جهته، قال راز شرايبر، أحد المسؤولين في إحدى شركات العقارات، إن مبادرة وزارة المالية لتمديد ضريبة الشراء المرتفعة «لا تضر كبار المستثمرين فقط، كما قد يقصد صناع القرار، بل تضر بشكل أساسي بالطبقة الوسطى، وهي التي تمتلك شققاً استثمارية وتؤجرها، وهؤلاء يشكلون جزءاً كبيراً من سوق الإيجار في إسرائيل. المستثمرون العقاريون ليسوا بالضرورة من فئة الأثرياء أو الشركات الكبيرة أو كبار رجال الأعمال، كما يُعتقد عادةً، وإنما أسر تستثمر في العقارات للحفاظ على استقرار مالي طويل الأمد، وتحاول تحسين مستوى معيشتها من خلال استثمارات صغيرة». وشدد على أنه إذا استمرت الحكومة في إلحاق الضرر بالمستثمرين من خلال زيادة الضرائب والقيود الإضافية، فقد تشهد انخفاضاً كبيراً في المعروض من الشقق المؤجرة، ومعنى هذا الانخفاض هو زيادة حادة في الإيجار، مما سيضر بشكل مباشر بمستأجري الشقق، الذين غالباً ما يكونون من الطبقة المتوسطة. وأضاف أن «الأضرار ستطاول المستثمرين والمستأجرين على حد سواء، فعندما لن تتمكن الطبقة المتوسطة من الاستثمار في العقارات بسبب اللوائح الثقيلة والضرائب الثقيلة، سنشهد تباطؤاً عاماً في السوق سيضر أيضاً بالاقتصاد كله».

وذكرت الوزارة، وفق تقرير لصحيفة غلوبس، قبل أيام، أنه في إبريل/ نيسان 2024، كانت نسبة صفقات «المستثمرين الكبار» تراوح بين 62% و72% من إجمالي عدد مشتري الشقق للاستثمار، بينما بدأت هذه النسبة في التراجع منذ مايو/أيار الماضي حتى بلغت 33% فقط في أغسطس/آب الماضي.

تهاوي مشتريات المستثمرين

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة المالية في وقت سابق من أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، تهاوي مشتريات كبار المستثمرين للعقارات في إسرائيل. وذكرت الوزارة، وفق تقرير لصحيفة غلوبس، قبل أيام، أنه في إبريل/ نيسان 2024، كانت نسبة صفقات «المستثمرين الكبار» تتراوح بين 62% و72% من إجمالي عدد مشتري الشقق للاستثمار، بينما بدأت هذه النسبة في التراجع منذ مايو/أيار الماضي حتى بلغت 33% فقط في أغسطس/آب الماضي.

مبنى استهدفته مسيّرة أطلقها الحوثيون اليمنيون، تل أبيب، 19 يوليو 2024 (هاتيو بلاسو تشلي/ Getty)

> 800 ألف أسرة تستأجر الشقق في إسرائيل وفق اتحاد المقاولين

وفق بيانات المكتب المركزي للإحصاء، هناك انخفاض كبير بنسبة 16% في عدد الصفقات في أغسطس الماضي مقارنة بالأشهر السابقة، حيث تم شراء 7514 عقاراً، وكانت 60% من عمليات الشراء من نصيب الأزواج الشباب، و24% من المشترين الذين يتطلعون إلى الانتقال إلى أسكن أكبر، و16% فقط من المستثمرين. وأرجعت وزارة المالية الإسرائيلية مغادرة «المستثمرين الكبار» لسوق العقارات إلى سعيهم للبحث عن استثمارات بديلة في ظل عدم اليقين الاقتصادي في إسرائيل، فضلاً عن التغييرات المحتملة في ضريبة الشراء، حيث قد تتجه الحكومة إلى زيادتها، لزيادة الإيرادات الحكومية.

وأوضحت أن على مدار العام الماضي، تم شراء حوالي 1200 شقة من قبل المستثمرين، على الرغم من أن هذا العدد يمثل نصف ما تم شراؤه في المتوسط خلال أشهر عام 2021. وأوضحت أن «المستثمرين الكبار» لا يعتقدون أن أسعار الشقق ستستمر في الارتفاع بالوتيرة الحالية، في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل بسبب الحرب، وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الإيجارات، لكنها لا ترتفع بمعدل يجعل شراء الشقق أكثر جدوى عندهم.

ويبدو أن التراجع الحاد في السوق العقارية عامة لا يقلق الشركات العاملة في القطاع فحسب وإنما أيضاً المؤسسات المصرفية وصناع السياسات النقدية، إذ بات القطاع العقاري بمثابة قنبلة موقوتة في ما يخص البنوك، إذ تشير بيانات مكتب الإحصاء المركزي إلى أنه يوجد حالياً حوالي 70 ألف شقة لم يتم بيعها بعدُ، وهي في مراحل البناء، بينما لن يتم الانتهاء منها قريباً بفعل ارتفاع التكاليف وشح الأيدي العاملة في ظل استمرار الحرب ومنع سلطات الاحتلال الفلسطينيين من العمل. كذلك تواجه المشاريع التي بدأت بالفعل صعوبات في التسويق، خاصة في ظل الارتفاع المستمر في أسعار الفائدة، مما يقلل من ربحية رواد الأعمال. وعندما تتعثر الشركات، يكون أول الضحايا هم المقاولين، والذين يعانون بالفعل مشكلات بفعل الأضرار التي طاولت عمليات البناء وارتفاع الكلف. وأي تأخير في الدفع يمكن أن يخلق تأثير الدومينو الخطير.

وفي مايو الماضي، نشر بنك إسرائيل تحليلاً لقطاع الائتمان للعقارات، حذر فيه من زيادة المخاطر. وأشار إلى أن الارصدة الدائنة للجهاز المصرفي في مجال البناء والعقارات، والتي لا تشمل الرهون العقارية، بلغت 295 مليار شيكل (78,8 مليار دولار) في نهاية عام 2023، بينما بلغت قبل عام 259 مليار شيكل، بزيادة قدرها 13,9%.

وذكرت صحيفة «كالكاليست» الإسرائيلية في تقرير لها، يوم الاثنين الماضي، أن هيئة الرقابة على البنوك، برئاسة المفتش دانيي خاهياشفيلي، استدعت جميع رؤساء الأقسام والإدارة في مختلف البنوك إلى اجتماع مهم، إذ ستناقش المخاطر المختلفة المتعلقة بالسوق العقاري.

تسهيلات باكستانية لسيارات الأجانب

إسلام آباد ـ **العربي الجديد**

سمحت الحكومة الباكستانية للزوار الأجانب باستيراد السيارات وإعفائها من الرسوم الجمركية لمدة ثلاثة أشهر، في خطوة من شأنها تعزيز تدفق السياح، ولا سيما القادمين من الشرق الأوسط والنخب القادرة على تحمل تكاليف استيراد مركبات الصيد الفاخرة، وفق صحيفة داون الباكستانية، أمس الأحد.

وذكرت الصحيفة أن السيارة المستوردة ستتمتع بالإفراج الجمركي المؤقت، على أن يقدم السائح إقراراً في محطة الجمارك أو ميناء الدخول يفيد بأنه لن ينقل ملكية السيارة إلى أي شخص آخر أثناء إقامته في باكستان. وأشارت إلى أن محصل الجمارك قد يمدد إقامة السيارة لمدة ثلاثة أشهر إضافية، إذا لم يتمكن الزوار من تصديرها بحلول الموعد النهائي. ومع ذلك، سيكون هذا التمديد مشروطاً بوجود دفتر مرور ساري المفعول أو ضمان بنكي وتعهد من حامل الدفتر بأنه لن يغادر البلاد خلال الفترة الممتدة.

لتسهيل الأمور على السياح، تقرر السماح لوكالات السياحة الأجنبية المعترف بها بإعادة دخول السيارة نفسها بعد خروجها في غضون عام واحد لفترة تصل إلى ثلاثة أشهر في كل مرة. كما تقرر أنه إذا اختار المستورد الاحتفاظ بالسيارة بعد الفترة التي تم منح الإذن لها، فيجب عليه الحصول على تصريح استيراد من وزارة التجارة ودفع الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة في يوم الاستيراد.

سياح يشاهدون المناظر عبر جسر يطل على سلاسل جبلية في إسلام آباد (فرانس برس)

كوريا الجنوبية تتعهد بتقليص الدين

سماسرة يتابعون حركة الأسهم في البورصة الكورية (فرانس برس)

سيول ـ **العربي الجديد**

تعهد وزير المالية الكوري الجنوبي تشوي سانغ ـ موك بتقليص وتيرة نمو الدين العام من خلال إعادة هيكلة أكثر صرامة للميزانية، حسب ما ذكرت الوزارة في بيان أمس الأحد. أدلى تشوي بهذه التصريحات خلال لقائه ماري ديرون، المديرة الإدارية للمخاطر السيادية التابعة لوكالة موديز للتصنيف الائتماني العالمية في واشنطن. وأبقت وكالة موديز على تصنيفها لكوريا الجنوبية عند «إيه إيه 2»، مع توقعات مستقرة. وقالت، وفق ما نقلت وكالة يونهاب، إن توقعات التصنيف المستقرة تعكس «مخاطر محدودة» على الملف الائتماني للبلاد. لكنها أشارت إلى أن أساسيات الائتمان تظل معرضة للتأثيرات المادية طويلة الأمد والتجارة العالمية. وبلغ الدين السيادي، الذي يشمل مبيعات السندات والاقتراض المالي من قبل الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم، نحو 1126,7 تريليون وون (826,63 مليار دولار) في عام 2023، بزيادة قدرها 59,4 تريليون وون عن العام السابق، وفقاً لتقرير التسوية الوطنية للعام الماضي الصادر عن وزارة المالية. ومن إجمالي الدين، ارتفعت ديون الحكومة المركزية بمقدار 59,1 تريليون وون إلى 1092,5 تريليون وون، في حين زادت ديون حكومات الأقاليم بمقدار 300 مليار وون إلى 34,2 تريليون وون. وجاء هذا المبلغ غير المسبوق على الرغم من تدابير سياسات التشديد التي اتخذتها الحكومة في أعقاب الإنفاق المالي التوسعي على مدى السنوات العديدة الماضية وسط جائحة فيروس كورونا.

أرباح مصانع الصين تتراجع

بكين ـ **العربي الجديد**

انخفضت أرباح الشركات الصناعية في الصين خلال سبتمبر/ أيلول الماضي، بأكبر وتيرة شهرية خلال العام الجاري 2024، رغم جهود الحكومة في تكثيف الحوافز المالية لتنشيط النمو الاقتصادي.

وكشفت بيانات مكتب الإحصاء الوطني الصادرة، أمس الأحد، انخفاض أرباح الشركات الصناعية بنحو 27,1%، مقارنة بالشهر ذاته من عام 2023، بعد تراجع قدره 17,8% على أساس سنوي في أغسطس/ آب الماضي. على مدار الأشهر التسعة الأولى من العام في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى سبتمبر، هبطت أرباح الشركات الصناعية في ثاني أكبر اقتصاد في العالم بنحو 3,5% على أساس سنوي. وبحسب مكتب الإحصاء الوطني فإن أرقام سبتمبر لهذا العام «تأثرت بعوامل مثل ارتفاع الأرباح خلال فترة القياس من العام الماضي».

وتغطي أرقام الأرباح الصناعية الشركات التي تبلغ إيراداتها السنوية ما لا يقل عن 20 مليون يوان (2,8 مليون دولار) من عملياتها الرئيسية. وتعد أرباح قطاع التصنيع مقياساً هاماً للمتانة المالية للمصانع والمناجم والمرافق التي يمكن أن تؤثر على قرارات الاستثمار في القطاع في الأشهر المقبلة. وأصبحت الأرباح الأضعف رمزاً للتحديات التي يواجهها اقتصاد الصين البالغ حجمه 18 تريليون دولار، ما دفع المسؤولين إلى اتخاذ تدابير مثل خفض أسعار الفائدة منذ أواخر الشهر الماضي.

من المقرر أن تعقد أعلى هيئة تشريعية في البلاد جلسة مرتقبة بشدة في بكين في الفترة من الرابع إلى الثامن من تشرين/ نوفمبر/ تشرين الثاني القادم، إذ يترقب المستثمرون أي موافقات على مزيد من التحفيز المالي إلى إنعاش النمو. ويتطلع المستثمرون إلى تحفيزات جديدة تتمثل في تعزيز الاقتراض والإنفاق العام، لكن الآراء تختلف حول ما إذا كان سيتحقق هذا العام.

وذكرت وحدة «بلومبرغ إيكونوميكس» قبل إصدار بيانات القطاع الصناعي، أن تعمق انكماش أسعار المنتجين من المرجح أن يؤثر سلباً على أرباح الشركات رغم النمو الأسرع في الناتج الصناعي. وتواصل أسعار تسليم المصانع تراجعها للشهر الرابع والعشرين على التوالي في سبتمبر، مما يشير إلى ضعف الطلب المحلي.

وتباطأ توسع الاقتصاد الصيني في الربع الثالث من العام الجاري، مسجلاً 4,6%، وهي أبطأ وتيرة نمو منذ مارس/آذار 2023.

مصنع ملابس في مقاطعة شاندونغ شرقي الصين، 27 أكتوبر 2023 (Getty)

الرؤية

تكلفة هجرة الأدمغة من إسرائيل بسبب الحرب

عبد التواب بركات

بعد مرور ما يزيد على سنة على حرب السابع من أكتوبر، أصبح الآلاف من النخبة الإسرائيلية على قناعة بأن إسرائيل لم تعد بلد الرفاه والديمقراطية والأمن الذي رغَّبهم الآباء المؤسسون في الهجرة إليه والعيش فيه، وأنه خير لهم أن يحزموا أمتعتهم ويتركوا هذه الأرض عائدين من حيث أتوا. قصت كبيرة مراسلي الاقتصاد في صحيفة تلغراف البريطانية حكاية الباحثة في علم الوراثة الجزيئية، بيوريت كراجيستين، من مدينة تل أبيب وشريكها الإسرائيلي وهما يحزمان حقائبهما استعداداً للهجرة الدائمة إلى استوكهولم عاصمة السويد، حيث ستعمل أستاذة مساعدة في الجامعة، مؤكدة أنها لا تريد أن تعيش في إسرائيل مرة أخرى، وتقول إن هذا الإحساس سببته الحرب لها.

في كل ليلة من ليالي الحرب المتواصلة منذ عام، تنام بيوريت البالغة من العمر 37 عاماً وهي مرتدية ملابس الخروج. وقبل النوم تطمئن على مفاتيح البيت، وتتأكد دائماً أنها في المكان نفسه خلف الباب مباشرة، لأنه بمجرد انطلاق صفارات الإنذار الصاروخي، لا يكون لديها هي وشريكها سوى 90 ثانية فقط لأخذ ابنتهما البالغة من العمر عامين والركض مسافة 150 متراً إلى أقرب ملجأ هرباً من المتفجرات. تقول في أسى: «أنا دائماً في حالة تأهب وهو أمر مرهق للغاية». طوال شهور الحرب، تتناوب بيوريت وأولياء الأمور الآخرون على مراقبة حضانة أطفالهم، وهم متأهبون لنقل الأطفال إلى الملجأ تحت الأرض في حالة سقوط صواريخ. وكان هذا الخوف الناجم عن الحرب بمثابة الحافز الذي دفع العديد من الأصدقاء إلى الرحيل قبلها، لأنهم جميعاً لديهم أطفال صغار ويرغبون في بناء مستقبل أكثر إشراقاً في أوروبا. أما الأصدقاء الذين ليست لديهم جوازات سفر أوروبية فيشعرون بالضياع ويبحثون عن طرق أخرى للمغادرة.

معاناة بيوريت وزملائها من الأكاديميين تعكس التأثيرات العميقة للحرب على المجتمع في إسرائيل. كثير من الأماكن العامة في تل أبيب أغلقت أبوابها، وفق بيوريت. وتضاعفت أسعار وقود السيارات خمس مرات وهوت السياحة، وأصبح الذهاب لإجازة أكثر تكلفة مع انسحاب شركات الطيران الأجنبية ورفع أسعار تلك التي لا تزال تعمل. وفي الوقت نفسه، ضعفت قيمة الشيكل الإسرائيلي مقابل العملات الرئيسية ومنها الدولار واليورو. وأدت هجمات الحوثيين في البحر الأحمر إلى تعطيل الشحنات، فيما التأمين على السلع من الخارج أصبح أكثر تكلفة وصعوبة، ولذلك ارتفعت الأسعار. تناقلت وسائل إعلام عبرية قصة نخب في إسرائيل قررت الهجرة الدائمة، وتناقلتها في بداية شهر سبتمبر/أيلول الماضي بعد مرور أحد عشر شهراً على الحرب. وهي السيناريست نوعا روتمان، حفيدة رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، إسحق رابين، والتي قررت الهجرة إلى الولايات المتحدة. وكشف موقع والا العبري عن تخلي حفيدة رابين وعائلتها عن فكرة العيش في الكيان، فقد سجلت أبناءها في مدرسة أميركية، وليست نادمة على قرار الهجرة. روتمان معروفة بمواقفها اليسارية المناهضة لحكومة بنيامين نتنياهو التي تعبر عن اليمين المتطرف الذي قتل جدها في سنة 1995 بسبب توقيعه اتفاقية أوسلو.

قالت ليمور لانديس، وهي مديرة تنفيذية في مجال تكنولوجيا المعلومات عالية الدقة انتقلت إلى إسرائيل من مدينة نيويورك قبل 11 عاماً، إنها كانت خائفة للغاية ومتوترة بسبب هجوم حماس لدرجة أنها هربت على أول رحلة إلى سيدني بأستراليا، حيث ينحدر زوجها. عاد الزوجان وابنتهما الصغيرة إلى منزلهما في رامات هاشارون، وهي ضاحية ساحلية في تل أبيب في ديسمبر/كانون الأول الماضي، لكنهما حالياً يخططان للانتقال إلى الولايات المتحدة، طبعاً بسبب هجمات إيران وحزب الله.

هجرة الكفاءات

يرى مفكرون إسرائيليون أنّ السياسات التي تنتهجها حكومة بنيامين نتنياهو منذ بداية الحرب تعيق قدرة الإسرائيليين على استعادة توازنهم. وبعد مرور عام على أكثر الصراعات دموية في تاريخ إسرائيل، تبدد شعور الإسرائيليين بالأمن، وطفت كثير من الأزمات الاقتصادية على السطح، على الرغم من أن البيانات الرسمية تبدو مستقرة، كما يقولون. وأصبحت هجرة الكفاءات من إسرائيل ظاهرة تخفيها الحكومة. وتحدث عنها العالم الإسرائيلي الحائز جائزة نوبل آرون سيخانوفر، وحذر من خطورتها وقال إنها أصبحت «موجة ضخمة»، وإن معظم الأطباء الكبار يغادرون المستشفيات ويهاجرون خارج إسرائيل، وإن الجامعات تجد صعوبات حالياً في إقناع أعضاء هيئة التدريس في المجالات الحيوية بالبقاء. سيخانوفر عقد مؤتمراً في أغسطس/آب الماضي باسم «المؤتمر الوطني الطارئ» لمناقشة أزمة هجرة العقول من إسرائيل في كيبوتس نير عوز. وهو تجمع استيطاني في غلاف غزة دُمّر وأخلي في هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول. رغم أن الكيبوتس في مرمى صواريخ المقاومة، حضر المؤتمر مائة من قادة الأعمال والأكاديميين والنخب، بما في ذلك رئيس شركة ويكس نير زوهار، والرئيس التنفيذي لشركة فوكس هاريل ويزل، ومؤسس شركة ميلانوكس والحائز مؤخراً جائزة إسرائيل، إيال والدمان، وفق صحيفة تايمز أوف إسرائيل. وقال سيخانوفر إن إسرائيل في «خطر شديد بسبب رحيل أفضل مواطنيها والمعهم».

ويقول أستاذ الاقتصاد المشارك في الجامعة العبرية في القدس ومستشار بنك إسرائيل المركزي ألون إينبرغ، إن خروج الكفاءات والموهوبين يثير قلقاً خاصاً في ما يخص قطاع التكنولوجيا المربح في إسرائيل، والذي يشكل حصة لا يمكن تعويضها من الناتج المحلي الإجمالي. وشبّه هجرة الأدمغة وخسارة رأس المال البشري في هذه الحرب بموجة الأدمغة وخسارة رأس المال البشري لتأثيرها المدمر والمزعزع لاستقرار المجتمع. ويعبر رئيس منتدى كبار خبراء الاقتصاد الإسرائيليين والأكاديمي في جامعة تل أبيب، إيتاي أتير، عن قلق بالغ بشأن الوضع المالي في ظل استمرار الحرب وعجز الحكومة التام، التي لا ترقى إلى مستوى التحدي تجاه نزيف الاقتصاد. ويرتكز على عجز الاقتصاد تراجع الإنفاق على البحوث والمشاريع الأكاديمية. رفض أربعة أزواج وشخصان في مقابلة صحافية التحدث علناً عن رحيلهم لأنهم يخشون أن يعتبر أفراد أسرهم وأصدقاؤهم أنّ تعليقاتهم غير حساسة أو غير محترمة. وقال الجميع إنهم يدركون تمام الإدراك أن وظائفهم في مجال التقنية العالية أو جنسياتهم المزدوجة تمنحهم خيارات في الخارج لا يتمتع بها العديد من جيرانهم.